

الجدور التاريخية لقضية البدون ونشأتها في الكويت

الباحثة: سوسن عبد هاشم

أ.د. عبد الرسول شهيد عجمي

جامعة ذي قار - كلية التربية - قسم التاريخ

الملخص:

جاء البحث ليسلط الضوء على دراسة أهم المشاكل التاريخية ذات البعد الاجتماعي والسياسي والتي ما تزال تعاني منها دول الخليج العربي بشكل عام، ودولة الكويت بشكل خاص، والمتمثلة بقضية البدون والتي كان لها عمق تاريخي متجذر فيها يعود إلى بدايات القرن العشرين، إذ تعود جذور فئة البدون في الأصل إلى تلك القبائل البدوية المنحدرة من قبائل عربية عديدة، عاشت في مناطق وصحراوية مترامية على أطراف الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق والصفة الشرقية للخليج العربي، والتي جاءت نتيجة الاختلافات المتكررة على طبيعة ترسيم الحدود بين الكويت والمناطق المجاورة لها، وطبيعة السياسة الاستعمارية البريطانية في منطقة شبه الجزيرة العربية تجاه مشيخات الخليج العربي، والتي سببت في تفاقم تلك القضية بمرور الزمن وحتى يومنا هذا. الكلمات المفتاحية: (قضية البدون، عديمي الجنسية، البدون في الكويت).

The historical roots of the Bedoon issue and its origins in Kuwait

Prof. Dr. Abdul Rasool Shahid Ajimi

Researcher: Sawsan Abdul Hashem

Thi-Qar University – College of Education – Department of History

Abstract:

The research came to shed light on the study of the most important historical problems with a social and political dimension, which are still suffering from the Arab Gulf countries in general, and the State of Kuwait in particular, represented by the issue of the Bidun, which had a historical depth rooted in it dating back to the beginning of the twentieth century, as the roots of the Bidun class go back Originally to those Bedouin tribes descended from many Arab tribes, who lived in sprawling desert areas on the outskirts of Kuwait, Saudi Arabia, Iraq and the eastern bank of the Arabian Gulf, which came as a result of repeated differences over the nature of border demarcation between

Kuwait and its neighboring regions, and the nature of British colonial politics in the region. The Arabian Peninsula towards the sheikhdoms of the Arabian Gulf, which exacerbated this issue over time and until the present day.

Keywords: (the Bidun issue, the stateless, the Bidoon in Kuwait).

المقدمة:

تأثرت أغلب المجتمعات في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بالعديد من المتغيرات التي جاءت كنتيجة من نتائج الصراع الاستعماري الأوروبي على العالم بشكل عام والمنطقة العربية ومنطقة شبه الجزيرة بشكل خاص، والذي كانت رأسه بريطانيا والتي تمكنت من فرض سيطرتها العسكرية والسياسية على تلك المنطقة، لتتمحور بلدان ومشيخات تلك المنطقة، باتجاه تطبيق السياسة البريطانية، ولاسيما فيما يخص بترسيم الحدود فيما بينها، والتي فرضت عليهم رؤيتها نحو تطبيقها وفقاً للايدلوجية البريطانية، سببت في نهاية المطاف في ظهور وتفاقم قضية البدون، وتجسداً لذلك عُدَّت الكويت انموذجاً مثالياً لدراسة تلك المتغيرات في السياسة البريطانية والتي أَلقت بظلالها على ظهور قضية البدون فيها، والتي جاءت بمثابة من أولويات السياسة الكويتية في التعامل معها، والوقوف عندها.

هدفت البحث في التعرف على مصطلح البدون وعديمي الجنسية في الكويت، والتعرف على طبيعة تلك الظروف والمسببات التاريخية التي أدت إلى ظهور قضية البدون في الكويت، وتشخيص الأسباب التي أدت إلى تفاقم قضية البدون وعدم ايجاد الحل لها بصورة جذرية، وتجسيد قرارات دولة الكويت في التعامل مع تلك القضية، والتعرف على طبيعة الصراعات الاقليمية في المنطقة والتي سببت في تفاهم قضية البدون.

تحددت اشكالية البحث في التعرف على طبيعة مصطلح البدون وعديمي الجنسية بجذورها التاريخية؟ ما هي طبيعة الظروف السياسية التي عاشتها الكويت وسببت في ظهور الجذور لأولى لقضية البدون؟ وكيف أثرت طبيعة ترسيم الحدود بين مشيخات الخليج في تفاقم مشكلة البدون، وما هي طبيعة السياسة البريطانية التي انتهجتها تجاه مسألة البدون؟ وكيف أثر مؤتمر العقير في التقليل من أثار قضية البدون في الكويت.

جاء البحث تحت عنوان: "الجذور التاريخية لقضية البدون ونشأتها في الكويت"، قسم البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة. تطرقنا في المبحث الأول على: (مصطلح البدون وعديمي الجنسية)، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان: (جذور مشكلة البدون)، في حين جاء عنوان المبحث الثالث بعنوان: (مؤتمر العقير ١٩٢٢ وأثر على قضية البدون).

تم الاعتماد على جملة مصادر مهمة، خاصة بفهم طبيعية الموضوع وحيثياته، والتي تأتي في مقدمتها الكتب العربية والمعرّبة، والدراسات الجامعية، والموسوعات العربية والاجنبية، فضلاً عن تلك المصادر التي خصت قوانين الجنسية الكويتية.

المبحث الأول: مصطلح البدون وعديمي الجنسية

أولاً: مصطلح البدون

يُعد مصطلح البدون تعبيراً مختصراً ومنتشراً بين عامة الناس في الكويت للدلالة على فئة اجتماعية غير محددة الجنسية ومقسمة إلى عدة أقسام، فمنهم من لا يحملون جنسية أية دولة، ومنهم من ينتمون إلى دول أخرى ولكنهم أخفوا وثائقهم الثبوتية الرسمية والتي تثبت بأنهم ليسوا عديمي الجنسية^(١).

ووفقاً لذلك تعود جذور فئة البدون في الأصل إلى قبائل بدوية عريقة عاشت في مناطق رعوية وصحراوية مترامية على أطراف المملكة العربية السعودية وتخوم الكويت والعراق وأعتاب الضفة الشرقية للخليج العربي، وكذلك يعود بعضهم بأصوله إلى بادية سورية والأردن وينحدرون من قبائل عربية كبيرة مثل شمرّ وعنزة^(٢).

فالبدون هم جماعات وأفراد جاؤوا من دول وأقطار مجاورة واستوطنوا الكويت بصورة يمكن ان يقال عنها غير مشروعة فأقاموا فيها، بعد أن ألتفوا وثائقهم من أجل الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج وتحديداً الكويت بعد اكتشاف النفط فيها، إذ كانت الدول

تقدم تسهيلات كبيرة للعاملين فيها^(٣)، وفي ضوء هذه الرؤية فإن وجود الشريحة من الناس ليس قانونياً، وبالتالي فهم يقيمون إقامة غير شرعية في أرض ليست أرضهم وفي وطن لا يُعد وطنهم، لذا فحري بهم العودة إلى أوطانهم^(٤).

غير أن البدون من الناحية الاجتماعية شريحة او مجموعة من الأفراد ينتمون لنفس المكون العرقي او الديني او الثقافي لسكان الكويت الأصليين، فعلى الأغلب هم قادمون من شبه الجزيرة العربية ومنطقة بلاد الرافدين وبلاد فارس، ولم تكن قضية البدون مشكلة خاصة بالكويت، بل هي مشكلة دولية ظهرت بعد سقوط الامبراطوريات الكبرى في العالم الحديث بداية القرن الماضي؛ كسقوط الخلافة العثمانية في اوربا وآسيا وأفريقيا، وقيام دويلات صغيرة مكانها، وقد دفعت شعوب كثيرة ثمن تلك التحولات السياسية العالمية بسبب الحروب التي تبعتها الهجرة السكانية لسكان القرى والتنازع على الحدود بين تلك الدول والاختلاف في تحديد رعايا كل دولة، وقد كانت المشكلة أكثر تعقيداً في العالم العربي^(٥)، وبرزت تعريفات متعددة لمصطلح البدون وذلك تبعاً لطبيعة الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم المتواجدين فيها، فهناك من يعرف البدون استناداً للتعريف المعتمد على تحيد الجماعات والتي تقيم بصورة غير مشروعة في البلدان الغربية، لاسيما الأوروبية، لكن هذا التعريف لا يمكنه التعبير عن أوضاع فئات البدون المقيمة في دول الخليج العربي، حيث تتميز هذه الفئات بأوضاع سياسية وسكانية وبشرية مختلفة كثيراً عن الجماعات المهاجرة إلى دول أوروبا والولايات المتحدة^(٦).

كما نجد تعريفاً آخر للبدون يصفهم بأنهم مجموعات من الأفراد المقيمين في بعض دول الخليج العربية والذين لا يحملون أية جنسية محددة او أوراق ثبوتية او من الذين أخفوا جنسياتهم لأسباب معينة، وتمثل هذه الحالة نتيجة طبيعية لأوضاع تاريخية تتعلق بقوانين الهجرة والجنسية والتجنيس والحراك السكاني البدوي الذي شهدته المنطقة قبل وبعد قيام الدولة الوطنية وترسيم حدودها^(٧).

ثانياً: مصطلح عديمي الجنسية

يعد مصطلح عديمي الجنسية عن الشخص الذي يجد نفسه ومنذ ولادته مجرد عن حمل جنسية لأي دولة من الدول، لذا فهو لا ينتمي لأي دولة ولا يخضع تبعاً لذلك لأي نظام قانوني، وقد يُحرم من الجنسية بحيث لا يكون مرتبطاً سياسياً مع أي دولة من الدول^(٨).

وجاءت سُميت تلك الظاهرة في كتب الفقه بـ "التنازع السلبي للجنسيات، لكن هذه التسمية خاطئة ولا تتطوي على الدقة؛ لأن الانعدام لا يؤدي إلى التنازع الفعلي بين قوانين دول مختلفة"^(٩)، باعتبار أن هذا الشخص لا يتمتع بأي جنسية مطلقاً وليس هناك ما يدعو أي دولة أن تتنازع على اعتبار أن هذا الشخص من رعاياها^(١٠).

وإن مشكلة انعدام الجنسية برزت في العالم كواحدة من المشكلات السياسية والانسانية والاجتماعية كنتيجة للتحويلات الجيوسياسية التي صاحبت الحربين العالميتين، إذ أدت الحروب المتكررة والتدخلات الجغرافية في الدول الوليدة الجديدة إلى ظهور فئات ومجموعات بشرية لا تنتمي إلى أي من تلك الكيانات السياسية الجديدة، ولعل ارتكاز تلك الدول الجديدة على أسس عرقية، ساهمت بشكل كبير في أن تسعى تلك الدول إلى محاولة تطهير الدول الجديدة من أي شوائب عرقية والحفاظ على نقاء العنصر القومي، ومن المثير للاستغراب أن قضية انعدام الجنسية كانت واحدة من أوائل القضايا التي ناقشتها وركزت فيها لجنة القانون الدولي في اجتماعها الأول عام ١٩٤٩، ثم اختفت تماماً عن محيط العناية الدولية لمدة ما يقارب الأربعين سنة، ومن مبررات ذلك الإهمال هو الموقف غير الودي الذي استقبلت به الدول والتي تحركت ضد مفاهيم القانون الدولي الداعي لتخفيض أعداد عديمي الجنسية والذي يمثل تعدياً على سيادة الدول^(١١).

وكثيراً ما تُستخدم كلمة البدون للتعبير عن المقيمين غير الشرعيين او غير محددتي الجنسية، وهذه التسمية الأكثر شيوعاً لتلك الفئات الاجتماعية وهي التي تستخدم في الاعلام والحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في الكويت، وتدل كلمة البدون كما يدل لفظها أن هذه الفئة من غير جنسية

او بدون جنسية، كما تستخدم تسميات متعددة اخرى مثل المقيمون بدون، او المقيمون بصفة غير قانونية، وهي التسميات التي تعتمدها الدول في الاشارة لهذه الشريحة من الناس^(١٢).

فالشخص المنعدم الجنسية هو الذي لا يعترف به مواطناً في الدولة التي يقيم فيها، وبالتالي لا تربطه أية صلة بتلك الدولة ولا يتمتع بجنسيتها ولا يحمل جنسية دولة أخرى، ولهذا فهو لا يتمتع بالحماية القانونية وليس له أي مركز قانوني يخوله اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وعليه فإن الشخص المنعدم للجنسية هو شخص أشبه بالمحكوم بالموت، كون الجنسية في الأصل تعني الحياة من خلال الحقوق والواجبات التي تنطلق من خلال الحصول عليها وتوفير كافة مستلزمات الحياة داخل وخارج البلد^(١٣)، كما عرّف منعدم الجنسية بأنه: "الانسان الطفيلي الذي يعيش على حساب مواطني الدولة التي يوجد على إقليمها"^(١٤).

وقد عرّف ويس Weiss، الأفراد من عديمي الجنسية بـ "الأشخاص الذين لا ينتمون إلى دولة معينة بمقتضى جنسيتها ومحرمون قانوناً من حمايتها"^(١٥).

إن انعدام الجنسية تعرّض الفرد إلى أن يكون شاذاً في مجتمعه ولا يتوفر له أي حماية مما يؤدي ذلك الوضع غير الطبيعي إلى التهميش والتقليل من القيمة الاجتماعية والانسانية للفرد، وذلك من خلال حرمانه من جميع الحقوق الأساسية ولا يعترف به كمواطن ينتمي لدولة ما وفقاً لتشريعات وقوانين تلك الدول^(١٦)، في حين عرّفت الأمم المتحدة باتفاقيتها لعام ١٩٥٤، بشأن وضع الأفراد عديمي الجنسية بأنه: "الشخص الذي لا تعدّه أي دولة مواطناً فيها بمقتضى تشريعاتها"^(١٧)، كما عرّفت عدد من الدول الأفراد من عديمي الجنسية وفقاً لقوانينها وتشريعاتها، في بريطانيا عرف (كل فرد ليس مواطناً بريطانياً او مواطناً الأراضى التابعة لبريطانيا والاراضى ما وراء البحار وليس مواطناً لأي دولة أخرى)^(١٨).

لذا فإن مجمل التعاريف القانونية تشمل عديمي الجنسية بحكم القانون، وهي تعاريف قانونية بحتة لا يتطرق فيها لنوع الجنسية ولا الطريقة التي يتم بموجبها الحصول على الجنسية من عدمها، ويخضع هذا للسلطة المطلقة لكل دولة ولها الحرية في تنظيم مادة جنسيتها وفقاً لقوانينها وتشريعاتها الداخلية، وهي التي يقع على عاتقها وحدها تحديد هيئة وصف رعاياها، كما أن هناك عديمي الجنسية بحكم الواقع وهم الأفراد الذين يعجزون عن اثبات كونهم عديمي الجنسية بحكم القانون، ويبقون تبعاً لذلك بدون جنسية نافذة ولا يستطيعون التمتع بالحماية القانونية والاجتماعية والانسانية الوطنية لأي دولة من الدول^(١٩).

لقد ميزت هيئة الأمم المتحدة بين الأفراد من عديمي الجنسية واللاجئين^(٢٠)، فقد عرفت اللاجئ: "بكل شخص يوجد نتيجة احداث وقعت قبل كانون الثاني ١٩٥١"^(٢١) وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او جنسيته او انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة او آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع او لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد او كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع او لا يريد بسبب ذلك الخوف أن لا يعود إلى ذلك البلد، فإذا كان الشخص يحمل اكثر من جنسية تعني عبارة جنسيته كلاً من البلدان التي يحمل جنسيتها ولا يعدّ محروماً من حماية بلد جنسيته، اذا كان دون أي سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرره لم يطلب استحصال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها^(٢٢).

لذا اقتضى تحديد صفة عديمي الجنسية من كونهم غير منتمين لأي دولة من الدول وهذا يتطلب مركز عديمي الجنسية(البدون) من الحالات المشابهة، وبالنظر إلى تشريعات الدول التي تهدف إلى تنظيم المركز القانوني للفرد المتمتع بالجنسية إلا أنه يتضح من خلال النصوص القانونية لعدد من الدول أنها تقتقر بشكل كبير إلى تحديد الوضع القانوني لعديمي الجنسية وعليه تم التطرق إلى التمييز بين منعدم الجنسية واللاجئ، لذا فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان^(٢٣)، "إن

لكل شخص الحق في الجنسية ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته او انكار حقه في تغييرها"^(٢٤).

المبحث الثاني: جذور مشكلة البدون في الكويت

واجهت الدول الاستعمارية والمهيمنة على مشيخات الخليج العربية، حين أرادت ترسيم الحدود الصحراوية عام ١٩٢٢ مشكلة في غاية التعقيد، حيث لم تكن عملية رسمها عملية سهلة، ولم تكن تلك الحدود حاضرة أثناء وجود تلك الكيانات أصلاً، فأغلب مساحاتها صحاري شاسعة تقطنها قبائل بدوية، والسمة الأساسية لحياتها التنقل الحر طلباً للكأ والمياه او الغزو في ديار قبيلة أخرى معادية لها^(٢٥)، وعليه كان لكا قبيلة مراغ وآبار خاصة بها يمكن تمييزها بالخبرة والعرف المتوارث، لذا لم يكن متعارف عن تلك القبائل مفهوم الوطن الذي نعرفه في الوقت الحاضر، فانتماؤها إلى هذا الكيان السياسي او ذلك يتحدد من خلال علاقات الرهبة والرغبة التي تربط مشايخها برئيسها، وهي عرضة للتغيير او التبدل بسرعة كبيرة بحيث لا يمكن القول إلا نادراً بأن هذه القبيلة تنتمي إلى هذا الحاكم او ذاك بصورة مطلقة، نظراً لكثرة التحالفات وبنفس الوقت الاختلافات، وكان من الصعب تقبل أفراد القبيلة فكرة وضع حدود تفصلها عن بعضها دون أن تراعي الواقع القبلي الموروث، ولاسيما أن تلك القبائل لم يكن يفصلها عن بعضها معالم طبيعية يمكن تمييزها بسهولة مثل الجبال او الأنهار^(٢٦).

لم تكن الكويت قبل اكتشاف النفط^(٢٧)، تشكل عامل جذب لقساوة الحياة فيها واعتماد الكويتيين على أنشطة شاقة للحصول على الرزق كالغوص بحثاً عن اللؤلؤ او السفر لبلدان بعيدة عبر البحار للتجارة، ولكن بعد اكتشاف النفط وبداية تصديره عام ١٩٤٦^(٢٨) بدأت الهجرة للكويت من البلدان المجاورة بحثاً عن الرزق والاستقرار مستغلين عدم وجود ضوابط للدخول اليها والاستثناء الممنوح لأفراد العشائر من قانون الإقامة المطبق في أواخر الخمسينات^(٢٩).

ارتبطت حركة الهجرات إلى الكويت من حيث سرعتها وتأثيرها ومن حيث ضخامتها ليس على الصعيد النسبي فقط، بل كذلك على الصعيد المطلق باكتشاف النفط^(٣٠)، وأن ما أحدثه إنتاج النفط وزيادة عائداته من تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية والتي شملت نواحي الحياة كافة في الكويت، لما تتطلب الأمر أيدي عاملة أكثر من إمكانات العمالة المحلية المحددة لتلبية تلك الاحتياجات، وفي ظل قلة الحجم السكاني ونقص القوة العاملة المحلية كما ونوعاً، أدى هذا الأمر إلى فتح الباب واسعاً أمام تدفق المهاجرين لتلبية متطلبات خطط التنمية بمشاريعها المختلفة^(٣١)، كذلك احدث اكتشاف النفط تغييراً جذرياً لشرائح المجتمع الكويتي المختلفة وساهم هذا في بروز بعض الظواهر السلبية بين أفراد المجتمع، ومنها ابتعاد عدد كبير من المواطنين عن العمل اليدوي والعمل المنتج، والركون إلى الوظائف الحكومية ذات الدخل المرتفع؛ لذا فإن ابتعاد المواطنين الكويتيين عن المساهمة في النشاطات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم تلك الهجرات إلى الكويت^(٣٢).

وفي ضوء ما تقدم وتم ذكره يمكن أن نعدّ تلك المسببات تحليلاً لوجود فئة البدون في الكويت، إلا أن رواية البدون أنفسهم تقول بخلاف ذلك، إذ يقدمون رأياً مفاده (بأنهم فئات من البدو الرحل أقامت في أرض هذه الدول قبل صدور قوانين الجنسية وبعدها، منذ أن كانت الحدود مفتوحة بين الدول الخليجية وهم لا يعرفون لهم وطناً آخر غير الأرض التي أقاموا عليها حيث هم الآن)^(٣٣)، فقوانين الجنسية وطريقة الاعلان عنها وانتشار الأمية بين صفوفهم آنذاك وجهلهم بقضايا الحياة المدنية الحديثة ورفض بعضهم للهوية بالتجنيس اقتناعاً بهوية التأسيس جعلتهم يتخلفون عن عملية المطالبة ببطاقة الهوية وتسجيل أنفسهم كمواطنين في الدولة التي يعيشون فيها، وازاء ذلك بدت كظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد في مستوياتها السياسية والثقافية والسكانية والقانونية، وإن جانباً كبيراً من هذه المشكلة تعلق بوضعية البنية السكانية والحراك السكاني في منطقة الخليج العربي قوامها الجهل بالقوانين وعدم قبولها والامتنال لها، فنتجت عنها قضيتهم الحالية^(٣٤).

كما أن السياسة التي اتبعتها حكومات دول الخليج ومن ضمنها الكويت في عملية انعاش دخل المواطنين من خلال اجراءات عديدة، كالترفيه الاجتماعي والعلاوات او انتهاز أي فرصة لتوزيع الاموال عن طريق التعويضات او الايجارات العالية قد اسهمت في ابعاد المواطنين عن المشاركة في سوق العمل^(٣٥)، وفتحت الباب للهجرة الوافدة بالتدفق إلى المنطقة بصورة متزايدة وابتعاد المواطنين عن العمل في المهن الوسيطة او التي تحتاج إلى عمل يدوي لنظرة المجتمع السلبية لها، أدى ذلك إلى تزايد الهجرة الوافد^(٣٦).

إن حقيقة المشكلة التي ما زال يدفع ثمنها (البدون) تتمثل أساساً في أن المنطقة التي انطلقت منها تمثل اقليماً جغرافياً واحداً تعيش عليه قبائل تعود إلى أصل قومي واحد وتدين بدين واحد ولها ثقافة وقيم واحدة وظلت منذ أن وحدها الاسلام جزءاً من دولة وكيان سياسي واحد على مرّ العصور ولم يجرؤ احد أن يحدد حدودها ليفصل فيما بينها حتى جاء الاستعمار البريطاني وأوجد هذا الواقع الاستعماري المير مع التوجه لبناء الدول على أساس قومي^(٣٧)، لقد كان اقتراح ديكسون (Dixon)^(٣٨)، في رسم الحدود بحسب الانتماء والامتداد القبلي هو الحل الوحيد الذي يخدم المصالح البريطانية مع انه ليس حلاً بل هو من أسس المشكلة بالنسبة للعرب ولعلّ المشكلة التي واجهت البريطانيين هو الامتداد للقبيلة، فقبائل مثل عجمان والعوازم والهواجر، تمتد من الكويت إلى الاحساء جنوباً كما تمتد قبيلة المطير من الكويت والخليج الغربي شرقاً إلى مناطق الصمان^(٣٩) ثم الدهناء ثم القصيم ثم الحجاز ثم البحر الأحمر غرباً، كما تمتد قبيلة الظفير من الكويت جنوباً إلى العراق شمالاً، وكذلك تمتد قبيلة شمر من شمال الكويت إلى حائل في الشمال الغربي من الجزيرة العربية، وكذلك قبائل المنتفق والبدور ما بين العراق وشمال الكويت، وكل هذه الامتدادات للقبائل كانت موجودة قبل عام ١٩٠٠^(٤٠).

وهكذا فلا يمكن تقسيم الحدود على هذا الأساس إلا على حساب القبيلة الواحدة ووحدة عشائرها لتكون تلك القبائل هي الضحية للخطة الاستعمارية التي راعت فيها بريطانيا مصالحها

على حساب مصالح شعوب المنطقة، كما أن اقتراح ديكسون بأن يُراعى في تحديد إقامة القبيلة مكان استقرارها صيفا لا يحل المشكلة، حيث ان قبيلة مثل قبيلة مطير على سبيل القبائل قد استوطن قسم كبير من عشائرها صيفا ومنذ القدم آبار رأس السالمية والجھراء والوفرة وام الھيمان وأبو دواره وهي جميعها آبار اصبحت جزءاً من حدود دولة الكويت فيما بعد، بينما استوطن أقسام اخرى من عشائرها آبار الصمان والحضر والدهناء وكذلك الحال لباقي قبائل الكويت وهو ما جعل الاعتماد على الاستقرار الصيفي^(٤١) للقبيلة غير ذي جدوى لانتشار عشائر القبيلة الواحدة في مخيمات استيطانية شبه مستقرة في الصيف قرب الآبار التي تشرب منها تلك القبائل^(٤٢).

لذا كان تحديد الحدود ذاتها والتحكم في سير هجرة القبائل العربية السنوية شمالا وجنوبا للبحث عن الكأ هو الوسيلة الرئيسة التي استخدمها البريطانيون للسيطرة عليها حيث نبهت لذلك الأمر المس بيل (Bell Gertrude)^(٤٣)، ورأت أن السيطرة على القبائل مرهون بقطع مرهون بقطع طريق هجرتها^(٤٤).

المبحث الثالث: مؤتمر العقير ١٩٢٢ وأثره على قضية البدون في الكويت

ومع عقد بداية عقد العشرينات، من القرن العشرين تمكن البريطانيون وفقاً للسياسية التي انتهجوها وسيطرتهم الاستعمارية على أغلب مناطق شبه الجزيرة العربية، من السيطرة على القبائل الرئيسة فيها، والتي يمكن ان تهدد وجودهم واستقرارهم في المنطقة، لاسيما وأنها كانت ترحل شمالاً

وجنوباً بشكل سنوي وبمئات آلاف، فقد قُدِّر عدد أفراد قبيلة عنزة وحدها بربع مليون نسمة على أقل تقدير في الوقت الذي لم يكن يتجاوز عدد ساكني أي مدينة آنذاك ٢٠ ألف نسمة^(٤٥).

تمكنت بريطانيا من تقسيم منطقة الجزيرة العربية على هذا النحو في مؤتمر العقير ١٩٢٢^(٤٦)، والذي يعدّه الغربيون أنفسهم أنه جاء بأفكار اوروبية بعيدة عن طبيعة الواقع العربي، فالحياة البدوية والصحارى الواسعة بلا حدود، وان فكرة الحدود الثابتة لا يمكن ان تطبق على المساحات الواسعة من البوادي والصحارى في شبه الجزيرة العربية والذي لا يقره المجتمع البدوي^(٤٧).

كما رأى ديكسون بنفسه كيف تتم الرحلة للقبائل النجدية إلى العراق وقد وصفها قائلاً: "وصلنا إلى منطقة جنوب غرب الكويت وكانت الجمال راعية ترى بعشرات الآلاف، وكانت تأتي من الجنوب الشرقي باتجاه منطقة الشق جمال ثقيلة الأحمال تنقل الخيام والأمتعة، انها الهجرة الشمالية الغربية الكبرى لقبيلة مطير الخارجة من منطقة الصمان لها اخبار المراعي الجيدة وبرك الماء الكثيرة"^(٤٨)، ولوضوح هذه المشكلة وللتخلص من آثارها رأى برسي كوكس (Percy Cox)^(٤٩)، أن يحترم أي نص في أي اتفاقية تعقد حق القبائل في التنقل الحر بين الحدود وعدم اعتراض طريقها في البحث عن المراعي كما هو شأنها منذ آلاف السنين، باعتبار تلك الرحلة السنوية هي الحال السائدة منذ القدم^(٥٠).

وفي ظل تلك الظروف أدت القبائل دوراً فاعلاً في الحالة الكويتية باعتبارها المساهم في تمويل ميزانية الإمارة، والتي تعد مصدر رزق مهم لحكام الكويت، فضلاً عن الإقرار بولاء القبيلة تجاههم، إلى جانب تحديد الزيادة والنقصان السكاني للمجتمع الكويتي وتفاعلاته التجارية، فقد كان عدد السكان يخضع في زيادته ونقصانه إلى ما ترسله البادية إليها من رجال يعملون في موسم الغوص بوصفها مركز تموين قبائل نجد في موسم المسابلة^(٥١).

ومن أجل فهم الظاهرة بشكل أعمق كان لابد من تعقبها تاريخياً من خلال مراجعة تكوين تاريخ المجتمع الكويتي، والذي شكّل على أساس شكلين اقتصاديين، أولهما: الاقتصاد القائم على التجارة البحرية من أعمال الغوص وجمع اللؤلؤ وصيد الأسماك البحرية، وهذه الفئة عادة ما تتسم بالاستقرار^(٥٢).

أما الثانية أو الشكل الثاني: فهي التجارة اليومية القائمة على حياة الصحراء والتي يمارسها أبناء القبائل معتمدين على حياة التنقل والترحال تبعاً لوجود الماء والكلئ، ويكون تنقلهم في الصحراء واسعاً لا حد لحدودها تعرف باسم الجزيرة العربية^(٥٣).

ففي ظل منطقة لم تشهد الترسيم القانوني الواضح للحدود وغياب المراكز الحدودية الأمنية والجمركية بين سكانها من الطبيعي ان ينتقل البدوي بين تلك الصحارى الشاسعة دون موانع قانونية^(٥٤)، فقانون الإقامة الذي كان معمولاً به في أواخر الخمسينيات كان يستثني أفراد العشائر من الحصول على سمات الدخول وتراخيص الإقامة وجوازات السفر للدخول إلى الكويت والإقامة فيها، وكانت اجراءات التطوع في القوات المسلحة وخصوصاً في الستينات والسبعينات تفتح المجال امام تنامي مشكلة البدون من بين أفراد العشائر وخصوصاً المقيمين بصورة قانونية دون أي وثائق^(٥٥)، ومهما تكن الرواية الحقيقية التي يروج لها حول أصول البدون وأوضاعهم التاريخية والوسيلة التي اعتمدها في الوصول إلى بلدان الخليج، ومهما تكن الوضعيات السكانية والديمغرافية التي أدت إلى وجودهم فأن مشكلة البدون تكمن في وجودهم في دول الخليج العربي إلى ما قبل الاستقلال، وقد شارك افراد هذه الفئات في عملية الدفاع والتنمية والأمن وشكلوا شرائح اجتماعية مهمة في هذه البلدان، وقد شهدت اوضاعهم الاجتماعية تذبذباً كبيراً ما بين تشجيع الدول لوجودهم في البداية نظراً للحاجة لهم في عملية بناء الوطن وما بين التضيق عليهم ورفضهم في فترات زمنية لاحقة^(٥٦)، وفي ضوء تلك الظروف والأحوال والتي أدت القبائل دوراً فاعلاً في الكويت باعتبارها المساهم في تمويل ميزانية الإمارة كزكاة البدو والتي تعتبر مصدر رزق عام لحكام الكويت فضلاً

عن الإقرار بولاء القبيلة تجاههم إلى جانب تحديد الزيادة والنقصان السكاني للمجتمع الكويتي وتفاعلاته التجارية، فقد كان عدد سكان الكويت يخضع في زيادته إلى ما ترسله البادية إليها من رجال يعملون في موسم الغوص باعتبارها مركز تموين قبائل نجد^(٥٧).

الخاتمة

١. جاءت قضية البدون بوصفها إحدى أهم المشاكل التاريخية ذات البعد الاجتماعي والسياسي والتي ما تزال تعاني منها دول الخليج العربي بشكل عام، ودولة الكويت بشكل خاص، في المرحلة التي سبقت استقلال الخليج العربي من السيطرة البريطانية.
٢. تعود قضية البدون إلى بدايات القرن العشرين مع تلك القبائل البدوية المنحدرة من قبائل عربية عديدة، عاشت في مناطق وصحراوية مترامية على أطراف الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق والضفة الشرقية للخليج العربي، فضلاً عن بادية الشام والأردن.
٣. ظهرت قضية البدون نتيجة عدم استقرار إقامة فئات من البدو الرحل في هذه الأرض من الدولة أو لتلك، ولاسيما قبل صدور قوانين الجنسية، ومنذ ان كانت الحدود مفتوحة بين مشيخات الخليج قبل استقلالها.
٤. سببت الاختلافات المتكررة على طبيعة ترسيم الحدود بين الكويت والمناطق المجاورة لها، وطبيعة السياسة الاستعمارية البريطانية في منطقة شبه الجزيرة العربية تجاه مشيخات الخليج العربي، في تقاوم تلك القضية بمرور الزمن وحتى يومنا هذا

٥. يعدّ مؤتمر العقير ١٩٢٢، منعطفاً بالغ الأهمية في ظهور وتكريس قضية البدون، برعاية بريطانية من خلال تقسيمه منطقة شبه الجزيرة العربية وفق حدود ثابتة، بعيدة عن طبيعة الواقع العربي وعيشه.

٦. جاءت قضية البدون لعدم توافق طبيعة الحياة البدوية العربية في الصحارى الواسعة التي لم تحدها حدود، ولم تعرف فكرة الحدود الثابتة، والتي لم يقرها المجتمع البدوي، في تحرك الكثير من سكانها، ولاسيما من أولئك الذين لم يعرفوا الاستقرار وشكلوا بمرور الزمن تلك القضية التي أثقلت كاهل حكومات دولة الكويت.

الهوامش:

- (١) وطفة علي أسعد، المظاهر الاشكالية للمقيمين غير محددى الجنسية في الكويت، مجلة التربية، ع ١٥٠، ج٢، جامعة الازهر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٥٥.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٥٦.
- (٣) رشيد حمد العنزي، مشروعية اقامة البدون في الكويت، دار القرطاس، الكويت، ١٩٩٦، ص ٨٣.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٨٤.
- (٥) فارس مطر الوفيان، عديمو الجنسية في الكويت، الازمة والتداعيات، مركز الدراسات الاستراتيجية المستقبلية، جامعة الكويت، ٢٠٠٧، ص ٣٣.
- (٦) وطفة علي اسعد، المصدر السابق، ص ٥٥١.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٥٢٢.
- (٨) هاشم علي الصادق، القانون الدولي الخاص (تتازع قوانين الجنسية)، دار المطبوعات الجامعية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤، ص ٤٤٩.
- (٩) فؤاد عبد المنعم، اصول الجنسية في القانون الدولي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١١٩.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

- (^{١١}) غانم النجار، "المواطنة وظاهرة انعدام الجنسية (البدون) في العالم"، بحث منشور ، مجلة العهد، العدد الثالث، ط٢، معهد الدراسات العربية، لندن، ٢٠٠٤، ص٢٢٦.
- (^{١٢}) رشيد حمد العنزي، "مشروعية اقامة البدون او غير محددى الجنسية في الكويت"، مجلة الحقوق، دار قرطاس للنشر والتوزيع، العدد الاول، السنة ١٨، الكويت، ١٩٩٤، ص٨١.
- (^{١٣}) لندسي كغستون، "انعدام الجنسية وظهور قضيتها"، مقال متاح على الرابط الالكتروني الآتي:
[www.Fmreview.org/ur/young and out of p/ancel/kingustion](http://www.Fmreview.org/ur/young_and_out_of_p/ancel/kingustion)
- (^{١٤}) سحر جاسم محسن، مشكلة انعدام الجنسية وآثارها في حقوق الانسان، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥، ص١٠٣.
- (^{١٥}) Weiss. Nationality and statelessness in international law, ٩٢ Edition, London, p.١٦٧.
- (^{١٦}) الاتفاقية المتعلقة بمركز الاشخاص عديمي الجنسية بقلم غي سي غوردن جيل، زميل ابحات اقدم كلية أول سولز، اكسفورد، ص٣.
- (^{١٧}) اتفاقية الامم المتحدة بوضع الافراد عديمي الجنسية، المادة الاولى الفقرة(١) والتي تم اعتمادها في ايلول ١٩٥٤.
- (^{١٨}) "قانون الجنسية البريطانية لعام ١٩٨١"، متاح على الموقع الالكتروني الآتي:
[www.globaldetent project.org/Filedmin/dtverse/ukvalua](http://www.globaldetentproject.org/Filedmin/dtverse/ukvalua)
- (^{١٩}) حفيظة السيد الحداد، مدخل إلى الجنسية ومركز الاجانب، دار المطبوعات الجامعية، ط١، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨، ص٧١.
- (^{٢٠}) هيئة الامم المتحدة، المؤتمر الخاص بالمفوضية بشأن اللاجئين عديمي الجنسية والذي دعت اليه الجمعية العامة للامم المتحدة لانعقاده بمقتضى القرار رقم(٤٢٩ د-هـ) في ١٤ كانون الاول ١٩٥٠.
- (^{٢١}) كانون الثاني ١٩٥١ وهو بداية عمل المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- (^{٢٢}) هيئة الامم المتحدة، المؤتمر الخاص بالمفوضية بشأن اللاجئين عديمي الجنسية.
- (^{٢٣}) المادة (١٥) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨.
- (^{٢٤}) الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (٢١٧) الف د-٣ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٨.
- (^{٢٥}) فرح النقيب وآخرون، اشكالية الحضر والبدون في الكويت، تحرير وترجمة حمد العيسى، ط١، الكويت، ٢٠٢٠، ص٨٩.
- (^{٢٦}) فرح النقيب وآخرون، المصدر السابق، ص٩٠.

(٢٧) **اكتشاف النفط:** بدأ تاريخ اكتشاف النفط في الكويت في ٢٣ كانون الاول من عام ١٩٣٤، حينما وقع حاكم الكويت الشيخ احمد جابر الصباح وثيقة منحت بموجبها شركة نفط الكويت المحدودة امتيازات التنقيب عن النفط، والتي تأسست كشركة مساهمة بين شركة بريتش بتروليم وشركة نفط الخليج المعروفة حالياً باسم شركة شيفرون، وأدت تلك الاتفاقية إلى نقل الكويت نقلة نوعية من بيئة صحراوية فقيرة إلى دولة ثرية وحديثة، وبدأت عمليات التنقيب عن النفط عبر المسح الجيولوجي واكتشاف اكبر وأول حقل للنفط بالكويت وهو حقل برقان، وكانت أول عملية تصدير للنفط الخام بالكويت في ٣٠ حزيران ١٩٤٦ على متن الناقل البريطانية (بريتش فوسيلير). ينظر: احمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٩١، ص ٢٢.

(٢٨) عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٠٣.

(٢٩) "البدون في الخليج" الجذور والمعاناة"، بحث منشور في مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث والاستراتيجية،

ص ٥، منشور في الموقع الالكتروني الآتي: www.gulfstudies.inf

(٣٠) سعد عكموش نجم الصليتي، الهجرة الوافدة إلى دولة الكويت للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص ٨٢.

(٣١) عبد الكريم حميد بريهي، الهجرة الوافدة إلى اقطار الخليج العربي، مخاطرها، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥، ص ٨٨.

(٣٢) أحمد حسن ابراهيم، مدينة الكويت، دراسة في جغرافية المدن، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٧)، الكويت، ١٩٨٢، ص ٥٦.

(٣٣) نقلاً عن وطفة علي اسعد، المصدر السابق، ص ٥٥٣.

(٣٤) ايمان القويقلي، البدون في السعودية، صحيفة الوطن السعودية، ع ٣١٢٨، الخميس ٢٧ ربيع الآخر ١٤٣٠-٢٣ نيسان ٢٠٠٩، ص ٣.

(٣٥) حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ط ٢، قطر، ١٩٨٢، ص ٢٧٥.

(٣٦) امل يوسف، الآثار السلبية للهجرة الدولية في مجتمع المواطنين، دراسة حالة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد ١٣٦، الكويت، ١٩٩٠، ص ٣٤.

(٣٧) فارس مطر الوقيان، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٣٨) هارلود ريتشارد بارتريك دكسون (١٨٨١ - ١٩٥٩): ضابط عسكري وسياسي ومؤرخ بريطاني، ألف عدة كتب عن الكويت وشبه الجزيرة العربية، خدم في سلاح الفرسان البريطاني حتى ١٩١٥، حيث نقل إلى الإدارة السياسية وعمل وكيلا سياسيا في الناصرية والبحرين ثم وكيلا سياسيا في الكويت عام ١٩٢٩ حتى تقاعده في عام ١٩٣٦، ليصبح ممثلاً محلياً أعلى لشركة نفط الكويت حتى وفاته. للمزيد من التفاصيل ينظر: هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، فتوح عبد المحسن الخترش، منشورات ذات السلاسل، ط٢، الكويت، ٢٠٠٢، ص. ٩٠.

(٣٩) الصمان: هي هضبة مستطيلة تقع في شرق الجزيرة العربية ويحدها من الغرب الدهناء ومن الشرق السهل الساحلي للخليج العربي، ج.ج. لوريمر، دليل الخليج العربي - القسم التاريخي - اصدار وترجمة ديوان امير قطر، ١٩٧٦، ص ٢٧٤.

(٤٠) فارس مطر الوقيان، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٤١) الاستقرار الصيفي: وهو استقرار القبائل لاسيما في فصل الصيف قرب الآبار بسبب الظروف المناخية القاسية، وقد اتخذ هذا القياس لسهولة معرفة تلك القبائل بسبب تواجدها قرب تلك الآبار، ولكنه اصبح غير ذي جدوى وذلك لانتشار القبيلة الواحدة في مخيمات شبه مستقرة صيفاً بجوار الآبار. ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ط١، الكويت، ١٩٦٦ ج١، ص ٩٣.

(٤٢) المصدر نفسه، ج١، ص ٩٤.

(٤٣) غيرتروود بيل (١٨٦٨ - ١٩٢٦): باحثة ومستكشفة وعالمة آثار بريطانية عملت في العراق مستشارة للمندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس في عقد العشرينيات من القرن العشرين، جاءت إلى العراق في عام ١٩١٤، ولعبت دوراً بالغ الأهمية في ترتيب أوضاعه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد كانت بسعة علاقاتها ومعارفها وخبراتها بالعراق وأهم عون للمندوب السامي البريطاني في هندسة مستقبل العراق، ويعرفها العراقيون القدماء بلقب الخاتون، بينما يعتبرها البعض جاسوسة بريطانية. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين للطباعة والنشر، ط٢، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٣٢.

(٤٤) كريم العاني، الحدود العراقية الكويتية - دراسة تاريخية وثائقية، دار الوراق، لندن، ٢٠١٣، ص ٥١.

(٤٥) حسين خلف الشيخ الخزعل، المصدر السابق، ج١، ص ٩٥؟

(٤٦) مؤتمر العقير: وهي معاهدة حدودية وقّعت في يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٢ بين (سلطنة نجد) بحضور سلطانها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وصبيح بك نشأت وزير المواصلات والأشغال ممثلاً عن الملك فيصل الأول ملك مملكة العراق، وجون مور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ممثلاً عن الكويت، في حين أدى السير بيرسي بين تلك الأطراف دور الوسيط في المؤتمر، الذي استمرت اجتماعاته ستة

أيام، تمخض عنها ترسيم حدود سلطنة نجد الشمالية مع مملكة العراق والكويت، كما تقرر بناء عليها إنشاء منطقتين محايدتين الأولى بين الكويت والسعودية والثانية بين العراق والسعودية. للمزيد من التفاصيل ينظر: جون ولينكسون، قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣، ص ٩٤.

(^{٤٧}) أن أول ما يمكن رصده من تلك الاتفاقية إنها أوجدت لأول مرة في تاريخ العلاقات الكويتية - العراقية حدود فاصلة بينهما، لكون العراق حتى تلك الفترة لم يكن له كيان سياسي مستقل، والذي كان قائماً منذ عام ١٩١٣ هو حدود بين مشيخة الكويت وبين ولاية البصرة العثمانية. ينظر: يونان لبيب رزاق، نشأة دولة العراق وقضية الحدود العراقية - الكويتية ١٩١٩ - ١٩٥٨، ط١، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٤٣؛ وكذلك احمد الرشدي وآخرون، الكويت من الامارة إلى الدولة، مركز البحوث والدراسات، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٤٣٣.

(نقلًا عن: عبد الله الغنيم وآخرون، الكويت وجوداً وحدوداً، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط٢، الكويت، ١٩٩٧، ص ٦٠.)

(برسي كوكس: (١٨٦٤ - ١٩٣٧): سياسي بريطاني وأحد المسؤولين البريطانيين والذي تصدى لأحداث الجزيرة (^{٤٨}) العربية المتسارعة، في ظل ظروف تمثلت في انحياز حكام حائل إلى جانب الدولة العثمانية، فيما مال الجانب البريطاني إلى القوى السياسية الأخرى، وراح يعمل على توثيق العلاقات معها، والهدف احتلال العراق وبسط النفوذ البريطاني في العراق والخليج العربي. ينظر: صبري فالح الحمدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية ازاء امراء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (١٩١٥-١٩٢٣)، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٠؛ وكذلك عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧ دراسة وثائقية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨١، ص ٣٣.

(راشد عبد الله الفرغان، مختصر تاريخ الكويت، دار العروبة، ط١، الكويت، ١٩٦٠، ص ٥٧.)

(^{٥١}) موسم المسابلة: هو نظام تقوم فيه القوافل القبلية بالتزود بالمؤن عبر شراء وبيع السلع بما يعود على الدولة من إيرادات مالية وازدهار تجاري وعلى وفق هذا النظام يحدد ولاء القبائل من عدمه. ينظر: عبد الرحمن المطيري، لمحات من الكويت الحديثة في عهد صباح السالم، الشركة الكويتية، ١٩٧٨، ص ٢٢.

(^{٥٢}) المادة الاولى والثانية من قانون الجنسية الكويتي لسنة ١٩٥٩، غانم النجار، المواطنة وظاهرة انعدام الجنسية (البدون) في العالم، دراسة تفصيلية عن البدون، بحث منشور في مجلة العهد، العدد ٣، معهد الدراسات العربية، لندن، ٢٠٠٤، ط٢، ص ١٢.

(^{٥٣}) غانم النجار، المصدر السابق، ص ١٢.

(^{٥٤}) عبد الرسول شهيد، عبد الرسول شهيد عجمي ود. سلمى عدنان الكباسي، "قضايا حقوق الانسان في دول الخليج العربي، قضية بدون الكويت انموذجاً"، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، وقائع المؤتمر العلمي الثامن لعام ٢٠١٢، ص ٢٤٦.

(٥٥) غانم النجار، المصدر السابق، ص ٦.

(٥٦) سعد الشريع، المصدر السابق، ص ٣١.

(٥٧) عبد الرسول شهيد، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

